الكنيست في شهر تموز الماضي ، الذي احالت بموجبه طلب النائبين توفيق طوبي وجبر معدي بشأن مناقشة اوضاع المجالس المحلية العربية ، الى البحث في لجنة الداخلية . وقد عرض اعضاء اللجنة الوضع المتردي في القرى العربية وعجز المجالس عن القيام بمهامها بسبب ميزانياتها القليلة ، وطالبوا باجراء تحويل جذري في سياسة الحكومة تجاه القرية العربية والمجالس المحلية العربية (الاتحاد ، ١٩٧٥/١/٣) .

وكان آخر النشاطات ، التي بادرت اليها اللجنة القطرية ، تنظيم اجتماع لاعضاء ورؤساء المجالس المحلية العربية ، عقد في الناصرة في ١٩٧٥/٢/١٦ بحضور مدير عام وزارة الداخلية حاييم كوفرسكي ، ورئيس لجنة الداخلية في الكنيست النائب يوسف تامير ، ونائب وزير المواصلات جبر معدي ، ومستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية شموئيل طوليدانو ، واعضاء الكنيست العرب ، ورؤساء الاقسام العرب في معظم الدوائر الحكومية (عل همشمار ، ٢/١٧/ ١٩٧٥) . وتحدث مدير عام وزارة الداخلية كرفرسكي في الاجتماع فأعلن ان لجنة جرايسي أنهت عملها في نهاية ١٩٧٣، ولكن بسبب الحرب لم تطبق توصياتها حتى الان (دافار ، ٢/١٧/ ١٩٧٥) . كما أعلن كوفرسكي ان وزارته قررت مساواة الهبات التي تمنح للسلطات المحلية العربية مع تلك التي تمنح للسلطات اليهودية ، وحث رؤساء الحكومات العربية على زيادة اعمال التطوير في القرى واعلن عن نية وزارته في اقامة مركز ارشاد ، تستطيع المجالس المحلية العربية الاستعانة به عند الحاجة (عل همشمار ، ٢/١٧/ ١٩٧٥) . كما أعلن سكرتير مركز الحكم المحلي في اسرائيل زئيف ميليون ، ان مؤسسته تؤيد مطالب السلطات المحلية العربية تأييدا كاملا (دافار ، ١٩٧٥/٢/١٧) . وفي نهاية الاجتماع اتخذت القرارات الاتية : المطالبة بمساواة كاملة بين الحكم المحلي العربي واليهودي ، الاسراع في وضع الخرائط الهيكلية للقرى العربية ، تخصيص ميزانيات كافية لتزويد المدارس العربية بالاجهزة العلمية ، وفتح نواد ثقافية ورياضية للشبيبة ، زيادة الخدمات الصحية في القرى وخاصة في المدارس ، تغيير نظام توزيع الاموال التي تقدمها الحكومة مقابل ضريبة الاملاك ، اعفاء السلطات المحلية العربية من كل مسؤولية تجاه الاجراءات المتعلقة بربط القرى العربية بشبكة الكهرباء (عل همشمار ، ١٩٧٥/٢/١٧) .

بدو النقب ينشطون في الدفاع عن اراضيهم

عرضت الحكومة الاسرائيلية مؤخرا ، في اطار سياستها « لحل » مشكلة اراضي البدو في النقب، حلا وسط « للتعويض » على البدو ، لقاء الاراضي التي استولت عليها السلطة . وقام مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية شموئيل طوليدانو بارسال « وثيقة » الى مشايخ البدو تتضمن نص صيغة هذا الحل . وكانت الحكومة الاسرائيلية قد صادرت في بداية الخمسينات مساحات شاسعة من الاراضي التي يدعي البدو بملكيتها في النقب ، ضمن الاجراءات التي اتخذتها يومها لمصادرة اكبر مساحة ممكنة من اراضي العرب في اسرائيل . ولا تزال المشكلة معلقة منذ ذلك الوقت ، بعد أن رفض البدو استلام تعويضات عن اراضيهم ، ولكن يبدو ان السلطات الاسرائيلية قررت العمل على تصفيتها لتتمكن من تخصيص تلك الاراضي نهائيا لاغراض الاستيطان اليهودي .

يعتمد الحل الذي تقترحه الحكومة على ثلاثة خيارات للتعويض عن البدو ، يستطيع هؤلاء اختيار واحدة منها : (١) يستطيع البدو الحصول مقابل اراضيهم على تعويضات مالية فقط حسب قيمة الاراضي الموجودة في حوزتهم ، ويتراوح ثمن دونم من الارض ، بموجب هذا الاقتراح ، كما قررته مديرية عقارات اسرائيل ، « بحسب نوعية الارض وجودتها » ، بين ٥ — ٦٠٠ ليرة اسرائيلية. وبموجب هذا الاقتراح يحصل البدوي على ٦٥٪ من قيمة ارضه ، اي أنه — في احسن الحالات — يحصل على ٣٩٠ ليرة مقابل الدونم ، وفي أسوأها — على ثلاث ليرات فقط ، وذلك بعد ان يثبت ملكيته للارض . وفي اطار هذا الخيار ورد ايضا أن البدو يستطيعون الحصول مقابل الاراضي التي لم تعترف الدولة بملكيتهم عليها ، على تعويضات بنسبة ٢٠ ٪ من قيمة الارض ، و٦٥٪ من قيمة آبار المياه والسدود والابنية (مردخاي جيلات — حوتام ، ١٩٧٥/٢/٧) . (٢) يستطيع كل بدوي ، اعترفت الدولة بملكيته على ٤٠٠ دونم وما